مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد العشرون – العدد الثالث – (رجب – رمضان ١٤٣٩هـ / إبريل – يونيو ٢٠١٨م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- الخروج من الضَّمِّ إلى الكسر والعكس عند النَّحْويين
- الإتباع في الاستثناء التام الموجب بين الاستعمال اللغوي والصناعة النحوية
- صيغ القوافي الصوتية محاولة لإعادة بناء قائمة الخليل الضائعة
- منهج الزبيدي في تحليل لحن العوام في ضوء نظرية تحليل الأخطاء
- الجهود الاستشراقية في الكشف عن تاريخ اللغة العربيَّة
- المصطلح العلمي العربي: هل من راعٍ؟!

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد العشرون - العدد الثالث - (رجب - رمضان ١٤٣٩هـ / إبريل - يونيو ٢٠١٨م)

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- الخروج من الضَّمِّ إلى الكسر والعكس عند النَّحْويين
  عبدالعزيز بن علي بن أحمد الغامدي ٥
- الإتباع في الاستثناء التام الموجب بين الاستعمال اللغوي والصناعة النحوية
  إبراهيم بن سالم بن محمد الجهني ٥٩
- صيغ القوافي الصوتية محاولة لإعادة بناء قائمة الخليل الضائعة
  عبدالرحيم الرحوتي ١٠٩
- منهج الزبيدي في تحليل لحن العوام في ضوء نظرية تحليل الأخطاء
  منصور مصلح منصور حسون ٢١٣
- الجهود الاستشراقية في الكشف عن تاريخ اللغة العربيَّة
  علي زعل الخمايسة ٣٢٥
- المصطلح العلمي العربي: هل من راعٍ؟!
  أبو بكر خالد سعد الله ٣٥٧

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kfcris.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- **إبراهيم بن سليمان الشمسان** ..... أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- **بدر بن محمد الجابري** ..... أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- **سعد عبدالعزيز مصلوح** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت
- **صلاح الدين صالح حسنين** ..... أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- **عبدالله صالح بابعير** ..... أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- **عياد بن عيد الثبيتي** ..... أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- **فايزة بنت عمر المؤيد** ..... أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- **محمد أحمد الدالي** ..... أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- **محمد بن يعقوب تركستاني** ..... أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- **مسعود صحراوي** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤- أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧- أن يكون البحث باللغة العربية.
٨- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩- أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

أولاً: البحوث والدراسات

الخروج من الضَّمِّ إلى الكسر والعكس عند النَّحْويين

إعداد

عبدالعزيز بن علي بن أحمد الغامدي

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٣٩هـ

• ملخص البحث

تعـدَّدت مظاهـر الثِّقَـل في العربيَّـة، وأخـذت في ذلـك صُـوراً مختلفـة، وهـذا الموضـوع يُمثِّـل جانبـاً منهـا لم يأخـذ حقَّـه مـن الدراسـة، وإنـما كان ينضـوي في أعطاف مسـائلَ نَحْويَّـةٍ وصرفيَّـةٍ متناثـرةٍ، ويُسـاق فيهـا عـلى سـبيل التعليـل.

ذلكـم المظهـر يكمُـنُ في حركتـينِ؛ وهمـا الضَّمـة والكـسرة، والثِّقـل يحصـل بالخـروج مـن إحداهمـا إلى الأخـرى.

ولَمَّـا تتبعـتُ مـواردَ هـذا الموضـوع عنـد النَّحْويـين وجـدتُ ألفاظـاً حصـل فيهـا هـذا النـوع مـن الخـروج، وعُـدَّ فيهـا سـائغاً غـيرَ مُسـتكرَه؛ لتوفُّـرِ عوامـلَ جوَّزتـه، وهـو مـا أوحـى بـأن الخـروج مـن إحـدى الحركتين إلى الأخـرى لا تنحـصر أبعـادُه في جانـب الثِّقـل أو في التخلُّـص منـه فحَسْـب، وإنـما أخـذ بالإضافـة إلى ذلكـم المسـتوى بُعْـداً آخـر.

وهـذا البحـث يُعنـى بتأصيـل هـذا الموضـوع، والوقـوف عـلى مسـائل التعليـل فيـه، وجمـع مـا تشـتَّت مـن جوانـبَ نظريَّـةٍ اسـتخلصتُها مـن نصـوص العلـماء، وكانـت تتعلَّـق في معظمهـا بمسـائل التصريـف؛ لكثـرة مـا يطـرأ عـلى البِنيـة مـن تغيـير في حركاتهـا؛ كالقلـب، والنقـل، والحـذف، والإتبـاع، وغـير ذلـك.

وقـد اقتضـت المـادَّة العلميَّـة أن تكـون دراسـتها في فصلـين: جعلـتُ أوَّلهـما لأثـر الخـروج مـن الضَّـم إلى الكـسر والعكـس في تعليـل الحركـة والسـكون، وخصَّصـتُ ثانيَهـما لقضايـا مُهمَّـة تضمَّنـت طُـرق التخلُّـص مـن هـذا الخـروج، ومُجوِّزاتـه، ومـا خالـف القيـاس منـه، وموازنـاتٍ للنَّحْويـين فيـه، وأتبعـتُ ذلـك بخاتمـةٍ أودعـتُ فيهـا مـا توصَّلـت إليـه مـن نتائـج.

*****

المقدِّمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيِّباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، أمَّا بعد:

فلا يخفى أنَّ علماء النحو بذلوا جهوداً واسعةً في خدمة العربيَّة، ولم تنصرف أعمالهم لتقرير القواعد فحَسْب، وإنما اتَّجهوا لبحث العلل وتفسير الظواهر، وسلكوا في ذلك طرائق مختلفة.

وكان من مظاهر التعليل عند النحويين: التعليل بالثِّقل، وهو بابٌ كثير الدَّور، متعدِّد الفروع، قصرتُ هذا الموضوع في جانبٍ منه، فجعلتُه في حركتين، وهما الضَّمة والكسرة، والثِّقل يحصل بالخروج من إحداهما إلى الأخرى.

وقد كُتبت دراساتٌ كثيرةٌ عن الثِّقل، لكنها لم تتناولْ هذا الشِّقَّ منه، أو تتتبَّعْ مسائله، أو تخصَّه بمبحثٍ مستقلٍّ، وإنما كان يُشار إليه إشارةٌ عابرة، ويُمرُّ بلا وقفةٍ وافية[1].

ولَمَّا تتبَّعتُ موارد هذا الموضوع عند النحويين وجدتُ أثره لا يكمن في التعليل فحسب، وإنما احتفَّتْ به عِدَّة قضايا، ضمَّنتُها شَطْراً منه، وهو ما دفعني لاختيار عنوانٍ شموليٍّ يستوعب مفرداته، فقلت: (الخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس عند النحويين).

وممَّا عضد ذلك أنَّ في اللغة ألفاظاً حصل فيها هذا النوع من الخروج، وعُدَّ فيها سائغاً غير مستَثقَل؛ لتوفُّر عواملَ جوَّزته.

(١) ويأتي بإزاء الدِّراسات التي كُتبت عن الثِّقل دراساتٌ كُتبت عن الخفَّة، ودراساتٌ أخرى فيها إشاراتٌ يسيرةٌ لهذا الموضوع؛ وهي: «الإتباع الحركي فيما ليس بإعراب في العربية»، للدكتور أحمد علام، بحث منشور في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الخامس، سنة ١٤٣١هـ، و«التعليل بالحاجز غير الحصين»، للدكتور بدر الراشد، بحث منشور في المجلة السابقة، العدد الحادي عشر سنة ١٤٣٤هـ، و«المشاكلة في اللغة العربية صوتيّاً وصرفيّاً»، لمحمد خضر هاشم، بحث منشور في مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، العدد الثالث، المجلد الحادي عشر، سنة ٢٠١٠م.

وهـذا البحـث يُعنـى بتأصيـل هـذا الموضـوع، والوقـوف عـلى مسـائل التعليـل فيـه، وجمـع مـا تشـتَّت مـن قضايـا نظريَّـةٍ اسـتخلصتُها مـن نصـوص العلـماء، وكانـت تتعلَّـق في معظمهـا بمسـائل التصريـف؛ لكثـرة مـا يطـرأ عـلى البِنيـة مـن تغيـير في حركاتهـا؛ كالقلـب، والنقـل، والحـذف، والإتبـاع، وغـير ذلـك.

وقـد اقتضـت المـادَّة العلميَّـة لهـذا العمـل أن يكـون في فصلـين، يسـبقهما مقدِّمـة وتمهيـد، ويتلوهمـا خاتمـة، عـلى النحـو الآتي:

- **المقدِّمة**.
- **التمهيد**: وفيه نُبذة مختصرة عن الحركات والسكون.
- **الفصـل الأول**: أثـر الخـروج مـن الضَّـم إلى الكـسر والعكـس في تعليـل الحركـة والسـكون.

  وفيه مبحثان:

  – المبحث الأول: أثره في تعليل الحركة.

  – المبحث الثاني: أثره في تعليل السكون.
- **الفصل الثاني**: قضايا في الخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس.

  وفيه أربعة مباحث:

  – المبحث الأول: طُرُق التخلُّص من خروج الضَّم إلى الكسر والعكس.

  – المبحث الثاني: مُجوِّزات الخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس.

  – المبحث الثالث: مخالفة القياس بالخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس.

  – المبحث الرابع: موازنات في الخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس.
- **الخاتمة**.

ولا أدَّعـي أني أوفيـتُ عـلى الغايـة في هـذا العمـل، أو بلغـتُ الكـمال فيـه، ولكـن حسـبي أني بذلـتُ جهـدي، وهـو جهـد المُقِـلِّ، أسـأل الله تعـالى أن ينفـع بـه، وأن يجعلَـه خالصـاً لوجهـه الكريـم، والحمـد لله ربِّ العالمـين.

التمهيد: نبذة مختصرة عن الحركات والسكون:

استقيتُ مادَّة هذا البحث من مسائلَ نحويَّةٍ وصرفيَّةٍ متناثرةٍ، ويحسن قبل أن أَلِجَ في دراسة تلك المسائل أن أُقدِّم نُبذةً مختصرةً عن أنواع الحركات؛ ومنشئها؛ ومستوى الثِّقل فيها؛ وعَلاقتها بالسكون؛ لتكون مِهاداً للدخول في صُلْب هذا الموضوع، فأقول:

الحركات ثلاثٌ؛ وهي: الضَّمة، والكسرة، والفتحة، فأمَّا الضَّمة، فتنشأ من ضمِّ الشفتين أوَّلاً ثم رفعهما ثانياً، وأمَّا الكسرة، فتنشأ من انجرارِ اللحي الأسفل إلى أسفل انجراراً قويّاً، وأمَّا الفتحة، فتتولَّد من مجرَّد فتح الشفتين[1].

والذي عليه الجمهور[2] أن هذه الحركات مأخوذة من الحروف؛ فالضَّمة بعضُ الواو، والكسرة بعض الياء، والفتحة بعض الألف[3]، قال ابن جني: «اعلَمْ أن الحركات أبعاض حروف المدِّ واللِّين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاثٌ، وهي الفتحة والكسرة والضَّمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضَّمة بعض الواو، وقد كان متقدِّمو النَّحْويين يسمُّون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضَّمة الواو الصغيرة»[4].

---

(١) ينظر: «سر صناعة الإعراب» (١/ ١٧)، و«نتائج الفكر» (٦٧)، و«التصريح» (١/ ٢٠٩).

(٢) ينظر: «الكتاب» (٤/ ٢٤٢)، و«المقتضب» (١/ ١٩٤)، و«الأصول في النحو» (٢/ ٣٩٩)، و«شرح الكتاب» للسيرافي (٤/ ٤٧٧)، و«التعليقة» للفارسي (٤/ ٢٥٥)، و«سر صناعة الإعراب» (١/ ١٧)، و«ارتشاف الضرب» (١/ ١٨).

(٣) وفي المسألة قولان آخران:

أحدهما: أن الحروف مأخوذة من الحركات، وهو عكس قول الجمهور.

والآخر: أن الحركات ليست مأخوذة من الحروف، ولا الحروف مأخوذة من الحركات؛ ينظر: «إبراز المعاني» (٢٧٣)، و«ارتشاف الضرب» (١/ ١٨).

(٤) «سر صناعة الإعراب» (١/ ١٧).

والمتعارَف عليه عند العلماء أن الضَّمة هي أثقل الحركات، وتَلِيها الكسرة في الثِّقل، وأمَّا الفتحة فهي أخفُّ الحركات[1].

وإنما كانت الضَّمة أثقل الحركات؛ لأنها تحتاج إلى ضمِّ الشفتين، ولا يحصل ذلك إلا بإعمال العضلتين الواصلتين إلى طريق الشفة، والكسرة أقلُّ ثقلاً؛ لأنها تحصل بإعمال العضلة السُّفلى فقط، بخلاف الفتحة فإنها تحصل بمجرَّد فتح الفم[2].

وقد جرى المتقدِّمون على أن السكون أخفُّ من الحركة؛ لأنه عدَمٌ والحركة وجود[3]، وهذا خلاف ما يراه بعض المُحدَثين، فقد ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن الفتحة أخفُّ مِن السكون، ومِن حُججه: أن السكون يستوجب أن تضغط النَّفَس عند مخرج الحرف، معتمداً على الحرف، محتفظاً به، وفي هذا العمل كُلفةٌ تراها إذا نطقتَ بمثل: (أبْ، أتْ، أثْ)، وقستَه، إلى نطق: (با، تا، ثا)[4].

قال د. كمال بشر: «ونحن مِن جانبنا لا نوافق الباحث الفاضل على هذه النتيجة التي انتهى إليها، كما لا نُوافِقُه هو وغيره، ممَّن ناقشنا آراءهم في هذا البحث، على كثيرٍ ممَّا نسبوه إلى السكون من خواصَّ تجعله كما لو كان صوتاً له تحقُّقٌ مادِّيٌّ كالأصوات الأخرى للغة»[5].

ويرى بعض اللُّغَويين أن السكون نوعٌ من الحركات، وهو اختيار د. محيي الدين رمضان، وممَّا دفعه إلى هذا القول أن السكون يُضارع الفتح في أشياء؛ منها:

(١) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (١/ ١٤٢)، و«التصريح» (١/ ٢٠٩)، و«الأشباه والنظائر» (١/ ١٧٠)، و«همع الهوامع» (٣/ ٢٩٦).
(٢) ينظر: «التصريح» (١/ ٢٠٩).
(٣) ينظر: «إحياء النحو» (٥٦).
(٤) ينظر: «إحياء النحو» (٥٦، ٥٧).
(٥) «دراسات في علم اللغة» (١٧٥).

الاستعانة بأحدهما في موقع صاحبه، وذلك في جمع (كِسْرة) على (كِسَرات)، فقد حُرِّكت السين بالفتح، مع أنها كانت ساكنة في المفرد، وكذلك (ثَوْب) يُجمع على (ثِيَاب)، و(حَوْض) على (حِيَاض)، فالسكون عنده ليس تركاً لنطق الصوت والتلفُّظ به، وإنما هو درجة من النطق تشبه حال النطق بالصوت المحرَّك بالفتح[1].

والحقُّ أن السكون ليس حركةً ألبتَّة[2]، بل هو شيء والحركة شيء آخر، وكان النَّحْويون يقابلون بينهما، فيقولون: «السكون أخفُّ مِن الحركة»،[3] أو «السكون أخفُّ من الحركات»[4].

وحاصل ما تقدَّم: أن الحركات ثلاث؛ ضمَّة وكسرة وفتحة، والثِّقل يكمن في الضَّمة والكسرة، والسكون هو الأخفُّ عند المتقدِّمين، والفتح هو الأخفُّ عند بعض المتأخِّرين، وليس السكون مِن فصيلة الحركات على الرأي المختار، وهذا البحث يُعنى بالضَّمة والكسرة، وسوف يتَّضِح في الصفحات القادمة أن العرب كثيراً ما تتنكَّب عن الخروج من إحداهما إلى الأخرى، وكان لهذا التنكُّب أثرٌ في تعليل اختيار الحركات أو السكون، مع ملاحظة أن الخروج من الضِّم إلى الكسر يختلف عن الخروج من الكسر إلى الضَّم، فالأول ثقيلٌ والثاني أثقل منه، وستتجلَّى علَّة ذلك في موضعه المناسب إن شاء الله تعالى.

*****

(١) ينظر: «في صوتيات العربية» (٢٠٢).
(٢) ينظر: «ظاهرة التخفيف في النحو العربي» (٢٢٦).
(٣) «التبيين» (١٦٠)، و«التذييل والتكميل» (٢/ ٥٩).
(٤) «شرح الشافية» للرضي (٤/ ٤٠٦).

الفصل الأول

أثر الخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس في تعليل الحركة والسكون

ذكرتُ في مقدِّمة هذا البحث أن الضَّمة والكسرة حركتان يُستثقَل الخروج من إحداهما إلى الأخرى، وقد كان لهذا الخروج أثرٌ في تعليل اختيار الضَّمة والفتحة والكسرة والسكون في بعض الألفاظ، وأكثرُ ما يكون ذلك حين يكون الأصل في اللفظ أن يُوضع أحد حروفه على حركةٍ ما، ثم يُشكل هذا الأصل بتتابع ضمٍّ وكسر، أو تتابع كسرٍ وضمٍّ، فيُعرض عن حركته ويُنتقل إلى حركةٍ غيرها، أو يُعرض عن الحركة ويُتَّجه للتسكين، وهذا الفصل يكشف عن أثر هذا الموضوع في التعليل، وقد جعلتُه في مبحثين:

◄ **المبحث الأول: أثره في تعليل الحركة.**

تقدَّم أن الحركة إمَّا ضمَّة، وإمَّا كسرة، وإمَّا فتحة، وعلى هذه الحركات يكون تقسيم المسائل التي برز فيها أثر التعليل بثقل هذا النوع من الخروج:

• **أولاً: مسائل في تعليل الضَّمة:**

١- ضمُّ الضاد في نحو: (رضُوا):

إذا أسندتَ الفعل (رضي) إلى واو الجماعة قلت: (رضُوا)، والأصل: (رَضِوُوا) - بالواو؛ لأنه من الرِّضْوَان - قُلبت الواو ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، فصار: (رَضِيُوا)، فاستُثقلت الضَّمة على الياء فحُذفت، فاجتمع ساكنان: الياء والواو، فحُذفت الياء دون الواو؛ لأنه ضمير، فصار: (رَضِوْا)، ثم ضُمَّت الضاد لئلا تُقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ولئلا تخرج من الكسرة التحقيقية إلى الضمة التقديرية وهي الواو، فصار: (رَضُوا)[1].

(١) ينظر: «الممتع» (٢/ ٥٢٩)، و«الفلاح شرح المراح» (١٦٦).

وفي المسألة وجهٌ آخر: وهو أن (رضُوا) أصله: (رَضِوُوا)، كما تقدَّم، ثم قُلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، فصار: (رضِيُوا)، ثم نُقلت الضمة إلى الضاد قبلها، فالتقى ساكنان: الياء والواو، فحُذفت الياء، فصار: (رَضُوا)[1].

٢- ضمُّ الواو في تثنية (هُوَ):

ذهب البصريون[2] إلى أن الواو في (هُوَ) أصليَّة[3].

ويُشكل على مذهبهم أن الواو تُحذف في التثنية، فيُقال: (هُما)، ولو كانت أصليَّةً لما حُذفت[4].

وأجابوا: بأن الحرف الأصليَّ قد يُحذف لعلَّةٍ عارضة، وعلَّة الحذف العارضة في (هُما) هي الثِّقل؛ وذلك أن الواو التي قبل الميم في التثنية والجمع يجب أن تكون مضمومة، فيُقال: (هُوُما) والضمة على الواو مستثقلة، فلذلك سقطت[5].

وإنما وجب أن تكون الواو مضمومةً في (هُوُما)؛ لأنها إن كُسرت كان في ذلك خروجٌ من ضمٍّ إلى كسر، مع ثقل الكسرة على الواو، وإن بقيت مفتوحةً كما كانت في المفرد – وقد زيدَ عليها الميم والألف – تُوُهِّم أنهما حرفان منفصلان، فوجب أن تُغيَّر الحركة التي كانت مستعملةً في الواو إلى الضَّمِّ كما غُيِّرت في (أنتُما)[6].

(١) ينظر: «المفتاح في الصرف» (٧٥).
(٢) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٦٧٧، ٦٨١)، و«ائتلاف النصرة» (٦٥).
(٣) ومثلُها الياء في (هي).
(٤) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٦٧٨).
(٥) ينظر: «العلل في النحو» (٢٥٩)، و«الإنصاف» (٢/ ٦٨١).
(٦) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٦٨١، ٦٨٢).

٣ - ضمُّ القاف في اسم الفاعل والمفعول من (قِتَّل) و(قِتِّل).

إذا التقى مثلان وكان أحدهما تاء (افْتَعَل)؛ نحو: (اقْتَتَل)، جاز فيه الإظهار والإدغام[١]، ومَن أدغم جاز له ثلاثة أوجه: (قَتَّل)[٢]، و(قِتَّل)[٣]، و(قِتِّل)[٤]، ويختلف اسم الفاعل واسم المفعول باختلاف صيغة الفعل:

فمَن قال: (قَتَّل) فاسم الفاعل: (مُقَتِّل)، واسم المفعول: (مُقَتَّل)، والأصل: (مُقْتَتِل) و(مُقْتَتَل)، فنُقلت الفتحة إلى الساكن قبلها[٥].

ومَنْ قال: (قِتَّل) قال في اسم الفاعل: (مُقِتِّل)، ومنهم مَن يضمُّ القاف إتباعاً للميم، كراهية الخروج من ضمٍّ إلى كسر، فيقول: (مُقُتِّل)[٦]، ويقول في اسم المفعول: (مُقِتَّل)، ومنهم مَن يضمُّ القاف إتباعاً للميم حتى لا يخرج من ضمٍّ إلى كسر، فيقول: (مُقُتَّل)[٧].

ومَنْ قال: (قِتِّل) قال في اسم الفاعل: (مُقِتِّل)، ويجوز ضمُّ القاف إتباعاً لحركة الميم؛ كراهة الخروج من ضمٍّ إلى كسر، فتقول: (مُقُتِّل)، وتقول في اسم المفعول: (مُقِتِّل) كما تقول في اسم الفاعل، والأصل: (مُقْتَتَل)، فسكنت التاء

(١) ينظر: «الكتاب» (٤/ ٤٤٣)، و«شرحه» للسيرافي (٥/ ٣٢٧، ٤٠٧)، و«الممتع» (٢/ ٦٣٨)، و«شرح الشافية» للرضي (٣/ ٢٤٠، ٢٨٤)، و«شرحها» للركن (٢/ ٩٥٧)، و«ارتشاف الضرب» (١/ ٣٤٧).

(٢) في هذا الوجه نُقلت الفتحة إلى قاف (اقْتَتَل)، وسقطت همزة الوصل، ثم أُدغمت التاء في التاء؛ ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ٣٢٧)، و«الممتع» (٢/ ٦٣٩)، و«شرح الشافية» للركن (٢/ ٩٥٧).

(٣) في هذا الوجه حُذفت الفتحة من تاء (اقْتَتَل) فالتقت ساكنةً مع القاف، فتحرَّكت القاف بالكسر على أصل التقاء الساكنين - كما يرى البصريون - فذهبت همزة الوصل لتحرُّك الساكن ثم أُدغمت التاء في التاء؛ تنظر المراجع السابقة.

(٤) هذا الوجه هو أقلُّها، وقد جرى فيه ما جرى في الوجه الثاني، إلا أن التاء فيه كُسرت إتباعاً للكسرة التي قبلها. ينظر: «الممتع» (٢/ ٦٣٩).

(٥) ينظر: «الممتع» (٢/ ٦٤٠).

(٦) ذكر ابن عصفور في «الممتع» (٢/ ٦٤٠) أنه لا يُستثقل الانتقال من ضمَّة القاف إلى كسرة التاء؛ لأن التاء الساكنة فصلت بينهما، قلت: وهذا من المواضع النادرة التي اعتُدَّ فيها بالساكن فاصلاً بين حرفين.

(٧) ينظر: «الممتع» (٢/ ٦٤٠، ٦٤١).

الأولى وكُسرت القاف لالتقاء الساكنين وأُدغمت في التاء، ثم كسرت التاء الثانية إتباعاً لحركة القاف، فلا يقع فرقٌ في اسم الفاعل واسم المفعول في هذا الوجه إلا بالقرائن، ويكون نظير (مُخْتَار)، ومنهم من يضمُّ القاف إتباعاً لحركة الميم؛ كراهة الخروج من ضمٍّ إلى كسر فيقول: (مُقُتِّل)[1].

٤ - ضمُّ الهمزة في نحو: (اُخْرُج):

ذهب البصريون[2] إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون مكسورة، «وإنما وجب أن تكون حركتها الكسرة؛ لأنها زِيدت على حرفٍ ساكن، فكان الكسر أَوْلى بها من غيره؛ لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره، ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين؟ فحُرِّكت بالكسر تشبيهاً بحركة الساكن إذا لقيه ساكن»[3].

وقد يُشكل على مذهب البصريين أن الهمزة حُرِّكت بالضَّم في نحو: (اُخرُج) و(اُقتُل)، ولم تأتِ بالكسر على الأصل.

والجواب أن الهمزة إنما ضُمَّت في نحو: (اُخرج)؛ لئلا يُنتقل مَن كسر إلى ضمٍّ ليس بينهما إلا ساكنٌ، ولم يفعلوا ذلك في نحو: (اِذْهَب)؛ لأن الخروج من كسرٍ إلى فتحٍ غير مستثقلٍ، فجِيء به على الأصل، وهو الكسر[4].

• ثانياً: مسائل في تعليل الكسرة:

٥ - كسر الهاء في نحو: (بِهِ) و(عليهِ):

الأصل في هاء الغائب أن تكون مضمومة؛ لأنها حرفٌ خفيٌّ، فاختاروا لها الضَّم؛ لأنه أقوى الحركات، فصار تقويةً وبياناً لها[5].

(١) ينظر: «الممتع» (٢/ ٦٤٢).
(٢) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٧٣٧).
(٣) «الإنصاف» (٢/ ٧٣٨، ٧٣٩).
(٤) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ١٤)، و«المنصف» (١/ ٥٤)، و«الإنصاف» (٢/ ٧٤٠)، و«اللباب» للعكبري (٢/ ١٩٢)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٧/ ٥٨).
(٥) ينظر: «العلل في النحو» (٢٦٥).

وهـذه الهـاء تُكسر إذا تلـت كـسرةً أو يـاءً سـاكنةً؛ نحـو: (مـررتُ بِـهِ)، و(لم يعطِـهِ)، و(أعطِـهِ)، ونحـو: (فيْـهِ)، و(عليْـهِ)، و(يرميْـهِ)[1].

جـاء في الكُنَّـاش[2]: «وتقـول للغائـب: (غلامُـهُ)، و(هـذا لَـهُ)، و(مـررت بِـهِ)، فتكـسر الهـاء إذا كان قبلهـا كـسرة، وإنـما أصلهـا الضَّـم، وكذلـك تكسرهـا إذا كان قبلهـا يـاءٌ سـاكنة؛ نحـو: (عليْـهِ) و(فيْـهِ)، وإنـما كسرتهـا كراهـة الخـروج مـن كـسرٍ إلى ضـمٍّ».

فـإن اتصلـت الهـاء بضمـير آخـرَ؛ نحـو: (يعطيهُـوه) و(لم يعطِهُـوه)، أو وَلِيَـت سـاكناً غـير اليـاء؛ نحـو: (مِنْـهُ) و(عنْهُـما)، بقيـت عـلى ضمَّتهـا[3]، ومـن العـرب مَـن يكسرهـا إذا تلـت كـسرةً مفصولـةً عنهـا بسـاكن؛ نحـو: (مِنْهِـم)[4]، وقـراءة (أرْجِئْـهِ وأخـاه)[5] بكـسر الهـاء[6].

ولغـة الحجازيـين في هـاء الغائـب الضَّـم مطلقـاً، فيقولـون: (مـررتُ بِـهُ)، و(نظرت إليْـهُ)[7]، وبلغتهـم جـاء قولُـه تعـالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الكهـف: ٦٣]، وقولُـه تعـالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتـح: ١٠]، وقولـه تعـالى: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾ [طـه: ١٠] بضـمِّ الهـاء في قـراءة[8].

---

(١) ينظر: «الكتـاب» (٤/ ١٩٥)، و«المقتضب» (١/ ١٧٥)، و«شرح التسـهيل» لابـن مالك (١/ ١٣٢)، و«الكنـاش» (١/ ٢٤٥)، و«ارتشـاف الـضرب» (٢/ ٩١٧)، و«التذييـل والتكميـل» (٢/ ١٦٤)، و«المساعد» (١/ ٩١)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٤٧٦)، و«همع الهوامع» (١/ ٢٣٠).

(٢) (١/ ٢٤٥).

(٣) ينظر: «ارتشاف الضرب» (٢/ ٩١٧)، و«التذييل والتكميل» (٢/ ١٦٤، ١٦٥).

(٤) ينظر: «الكتاب» (٤/ ١٩٦)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ١٣٢)، و«ارتشاف الضرب» (٢/ ٩١٨)، و«التذييل والتكميل» (٢/ ١٦٥، ١٦٦)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٤٧٧)، و«همع الهوامع» (١/ ٢٣٠).

(٥) الأعراف: ١١١.

(٦) هـي قراءة ابن عامـر فيما رواه ابن ذكـوان؛ ينظر: «السـبعة في القـراءات» (٢٨٨)، و«البحر المحيط» (٤/ ٣٥٩).

(٧) ينظر: «الكتاب» (٤/ ١٩٥)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ١٣٢)، و«ارتشاف الضرب» (٢/ ٩١٧)، و«التذييل والتكميل» (٢/ ١٦٤).

(٨) هي قراءة حمزة وابن سـعدان عن إسـحاق المسيبي؛ ينظر: «السـبعة في القراءات» (٤١٧)، و«التيسير في القراءات السبع» (١٥٠).

٦- كسر الفاء في (قِيل) و(بِيع):

إذا أُريد بناءُ الماضي للمجهول غُيِّرت صيغته بضمِّ أوله وكسر ما قبل آخره، فإن كان معتلَّ العين كـ(قال) و(باع) أُلقيت ضمَّة الفاء ونُقلت كسرة العين إليها، فيُقال: (قِيْل) و(بِيْع)[١]، والأصل: (قُول) و(بُيِع)، استُثقل الانتقال مِن ضمَّة القاف والباء إلى كسرةٍ على حرف العلَّة، فأُلقيت الضَّمة ونُقلت الكسرة إلى مكانِها، فسَلِمَت الياء في (بِيْع)؛ لوقوعها بعد حركة تجانسها، وانقلبت الواو ياءً في (قِوْل) لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار اللفظ بها أصله الواو كاللفظ بها أصله الياء[٢].

وفي المسألة وجهٌ آخر: وهو أن الكسرة في (قُول) و(بُيِع) حُذفت، فصار الفعلان: (قُوْل) و(بُيْع)، ثم قُلبت ضمَّة الباء كسرةً في (بُيْع) لتسلم الياء فصار اللفظ: (بِيْع)، وحُمل (قُوْل) على (بِيْع) في قلب ضمَّة القاف كسرةً، فصار: (قِوْل)، ثم قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فانتهى إلى: (قِيْل)[٣].

٧- كسر الميم في (مِنْتِن):

يُصاغ اسم الفاعل من الثلاثي المجرَّد على زِنَة (فاعِل)، كـ(ضارِب) و(شارِب)، ومِن غيره على زِنَة المضارع بكسر ما قبل آخره وزيادة ميمٍ مضمومة موضع حرف المضارعة، كـ(مُكْرِم) و(مُتَعَلِّم) و(مُسْتَخْرِج)[٤].

---

(١) هذا أحد الأوجه الواردة في نحو (قال) و(باع) عند البناء للمجهول، وهناك وجهان آخران، أحدهما: (قُوْل) و(بُوْع) بالواو، والآخر: (قيل) و(بيع) بإشمام الكسرة شيئاً من الضَّمة؛ ينظر: «الكتاب» (٤/ ٣٤٢)، و«شرحه» للسيرافي (٥/ ٢٢٨)، و«شرح الشافية» للركن (٢/ ٨٠٦، ٨٠٧)، و«ارتشاف الضرب» (٣/ ١٣٤١، ١٣٤٢)، و«التذييل والتكميل» (٦/ ٢٦٨، ٢٦٩).

(٢) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ٢٢٨)، و«شرح الألفية» لابن الناظم (١٦٨)، و«اللمحة في شرح الملحة» (١/ ٣١٦).

(٣) ينظر: «شرح الشافية» للركن (٢/ ٨٠٦، ٨٠٧).

(٤) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ١٧٩)، و«إيجاز التعريف في علم التصريف» (٧٤)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٧١)، و«ارتشاف الضرب» (٢/ ٥٠٩)، و«تمهيد القواعد» (٦/ ٢٧١٤، ٢٧١٥)، و«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٨٠).

وقد جاء على خلاف ذلك: (مِنْتِن)؛ حيث كُسرت فيه الميم، والقياس: (مُنْتِن)؛ لأنه من (أَنْتَنَ)[1]، يُقال: أَنْتَنَ الشيء فهو مُنْتِن[2]، ومصدره (الإنْتَان) على (الإفْعَال)، بمنزلة قولهم: أَكْرَمَ يُكْرِمُ إكْرَاماً، فهو مُكْرِم[3].

وعُلِّل كسر الميم في (مِنْتِن) بطلب الخفَّة؛ وذلك أنهم كرِهوا الانتقال من ضمَّة الميم إلى كسرة التاء، وليس بينهما إلا ساكن، فأتبعوا الميم كسرة التاء، فقالوا: (مِنْتِن)، كما قالوا في (نِعْمَ): (نِعِمَ)، وفي (مَنْخِر): (مِنْخِر)[4]، قال ابن يعيش: «ومَن قال: (نِعِمَ) - بكسر الفاء والعين - أتبع الكسرَ الكسرَ؛ لأن الخروج من الشيء إلى مِثْله أخفُّ من الخروج إلى ما يخالفه، ومن ذلك: (مِنْتِن) و(مِنْخِر) بكسر الميم إتباعاً لما بعدها»[5].

وكَسْرُ الميم في (مِنْتِن) جاء على لغة تَمِيم[6]، وسُمع فيه: (مُنْتُن) -بضمِّ التاء- إتباعاً لضمَّة الميم، وهي لغةٌ قليلة، قال ابن جني: «ففيه أيضاً ثلاثُ لغاتٍ: (مُنْتِن)، وهو الأصل، ثم يليه: (مِنْتِن)، وأقلُّها: (مُنْتُن)، فأمَّا قول مَن قال: إن (مُنْتِن) مِن قولهم: (أَنْتَنَ)، و(مِنْتِن) من قولهم: (نَتُنَ الشيء)، فإن ذلك لُكْنةٌ منه»[7].

٨ - كسر القاف في (قِسِيٍّ):

(قِسِيٌّ) جمع (قَوْس)، وأصلُه: (قُوُوس) على وزنِ: (فُعُول)؛ مثل: (كَعْب وكُعُوب)، و(صَقْر وصُقُور)، إلا أنهم كرِهوا اجتماع الواوين والضَّمَّتين، فقدَّموا

(١) ينظر: «الكتاب» (٤/ ٢٧٣)، و«شرحه» للسيرافي (٥/ ١٥٩)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٧١)، و«شرح الشافية» للرضي (٣/ ٢٨٥)، و«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٨١).

(٢) أي: ذو رائحة كريهة؛ ينظر: «الصحاح» (نتن) (٦/ ٢٢١٠)، و«لسان العرب» (نتن) (١٣/ ٤٢٦).

(٣) ينظر: «تصحيح الفصيح» (٤٨٢).

(٤) ينظر «تصحيح الفصيح» (٤٨٢)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٧/ ١٢٨، ١٢٩)، و«التعليل بالحاجز غير الحصين» (٢١٩).

(٥) «شرح المفصل» (٧/ ١٢٨، ١٢٩).

(٦) ينظر: «المخصص» (٣/ ٢٧١)، و«الإتباع الحركي» (٨٩).

(٧) «الخصائص» (٢/ ١٤٣).

اللام موضع العين، فقيل: (قُسُوو) على وزن: (فُلُوع)[1]، ثم قُلبت الواو الثانية ياءً لتطرُّفها، فقيل: (قُسُوي)، ثم اجتمعت الواو والياء، والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً وأُدغمتا، فقيل: (قُسُيٌّ)، ثم قُلبت ضمَّة السين كسرةً لمناسبة الياء، فقيل: (قُسِيٌّ)، ثم أُتبعت ضمَّة القاف كسرة السين، فقيل: (قِسِيٌّ)؛ كراهة الانتقال من ضمٍّ إلى كسر[2].

٩ - كسْرُ الهمزة في (لِإِمِّك):

همزة (أُمٍّ) همزةُ قطعٍ، والأصل أن تكون مضمومةً، سواءٌ أَبِكسرٍ سُبقت، أم بفتحٍ، أم بسكون؛ نحو: (لِأُمِّهُ)، و(كَأُمِّهِ)، و(مَنْ أُمُّهُ؟).

وقد سُمع كسرُ هذه الهمزة في قولهم: (هذا أخوك لِأُمِّك)، فقيل: (لِإِمِّك)[3]، وإنما كُسرت طلباً للمجانسة، وهي لغةٌ تُعزى لأناسٍ مِن هوازن وهُذَيل، يكسرون الهمزة في (أُمٍّ) إذا وقعت بعد كسر؛ كما في المثال، أو إذا وقعت بعد ياءٍ؛ نحو: (ما هم ضاربي إِمَّهاتهم)[4].

وجاء على هذه اللغة قوله تعالى: ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]، وقوله تعالى: ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] بكسرِ الهمزة في قراءة[5]، قال النحَّاس: «لَمَّا كانت

(١) قال الرُّكن: «والذي يدُلُّ على كون (القِسِيِّ) مقلوبةً من (قُوُوس): أن (القِسِيَّ) و(التَّقويس) و(قَوَّس) و(تَقَوَّس)، راجعةٌ إلى أصل واحد وهو (القَوْس)، فعلِمنا أنه جُعلت العين في القِسِيِّ موضع اللام، واللام موضع العين»؛ «شرح الشافية» (١/ ١٨٦، ١٨٧).

(٢) ينظر: «الكتاب» (٤/ ٣٨٠)، و«المقتضب» (١/ ١٦٧)، و«الأصول في النحو» (٣/ ٣٣٦)، و«شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ٢٩٣)، و«التعليقة» للفارسي (٣/ ١٦٦)، و«الخصائص» (٢/ ٧٨)، و«شرح الشافية» للرضي (١/ ٢٩٤)، و«شرحها» للرُّكن (١/ ١٨٦)، و«المقاصد الشافية» (٩/ ٥٩)، و«شذا العرف»: (١٥).

(٣) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٧٣٨).

(٤) ينظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٦)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٤٤٠)، و«رسالة الملائكة» (١٣٣)، و«الإنصاف» (٢/ ٧٣٨)، و«المشاكلة في اللغة العربية» (٦).

(٥) هي قراءة حمزة والكسائي والأعمش؛ ينظر: «السبعة» (٢٢٨)، و«مختصر» ابن خالويه (٢٥)، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١/ ٣٧٩).

اللام مكسورةً، وكانت متصلة بالحرف، كرِهوا ضمَّة بعد كسرة، فأَبدَلوا من الضَّمة كسرة؛ لأنه ليس في الكلام (فِعُل)، ومَن ضمَّ جاء به على الأصل، ولأن اللام تنفصل؛ لأنها داخلة على الاسم»[1].

ومثل هاتين الآيتين قولُه تعالى: ﴿مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾ [النحل: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبۡعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولٗا﴾ [القصص: ٥٩]؛ حيث قُرئت الهمزة في الموضعين بالكسر[2]، قال مكي: «وحجَّة مَن كسر الهمزة أنه اسمٌ كثر استعماله، والهمزة حرفٌ مستثقل، بدلالة ما أجازوا فيها من البدل والتخفيف والحذف ونقل الحركة دون غيرها من سائر الحروف، فلمَّا وقع أوَّلَ هذا الاسم - وهو (أُمٌّ) - حرفٌ مستثقل، وكثر استعماله، وثقل الخروج من كسرٍ أو ياءٍ إلى ضمٍّ همزة، وليس في الكلام (فِعُل)، فلمَّا اجتمع هذا الثِّقل أرادوا تخفيفه، فلم يمكن فيه الحذف؛ لأنه إجحاف بالكلمة، ولا أمكن تخفيفه ولا بدله؛ لأنه أوَّل، فغيَّروه بأن أَتْبَعوا حركته حركةَ ما قبله، ليعملَ اللسان عملاً واحداً، والياء كالكسرة»[3].

• **ثالثاً: مسائل في تعليل الفتحة:**

١٠ - فتح آخر الماضي:

الأصل في الأفعال أن تكون ساكنةَ الآخر، وإنما حُرِّك الماضي؛ لأن فيه بعض المضارعة[4]؛ وذلك أنه يقع موقع اسم الفاعل والمضارع جميعاً، تقول: (هذا رجلٌ ضرَبَ محمداً)، كما تقول: (هذا رجلٌ ضاربٌ محمداً)، وتقول: (إنْ فَعَل فَعَلْتُ)، كما تقول: (إنْ يَفْعَلْ أَفْعَلْ)، ففارق الماضي السكونَ إلى الفتح[5]،

(١) «إعراب القرآن» (١/ ٤٤٠).

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي؛ ينظر: «السبعة» (٢٢٨)، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١/ ٣٧٩).

(٣) «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١/ ٣٧٩).

(٤) ذكر السيرافي أن الأفعال على ثلاثة أضرب: ضربٌ ضارع الأسماء مضارعةً تامَّة، فاستحقَّ أن يُعرب وهو الفعل المضارع، وضربٌ ضارع الأسماء مضارعةً ناقصةً وهو الماضي - كما سيتَّضح - فحُرِّك بالفتح، وضربٌ لم يُضارع الأسماء بوجه من الوجوه، فبقي على أصله وهو السُّكون؛ ينظر: «شرح الكتاب» (١/ ٧٧)، و«المدارس النحوية» (٨٣).

(٥) ينظر: «الكتاب» (١/ ١٦)، و«شرحه» للسيرافي (١/ ٧٩).

وإنما حُرِّك بالفتح لخفَّته، ولأنه لو بُني على كسرٍ لتوالَى فيه كسرتان في مثل: (عَلِمَ)، ولَخَرَج الضمُّ إلى الكسر في مثل: (ظَرُفَ)، ولو بُني على ضمٍّ لتوالى فيه ضمَّتان في مثل: (ظَرُفَ)، ولخرج من كسرٍ إلى ضمٍّ في مثل: (عَلِمَ)، فكانت الفتحة أنسبَ الحركات فيه[1]، قال السيرافي: «الفعل الماضي يكون على (فَعِلَ) و(فَعُلَ)؛ فلو بنَوا آخرَه على ضمَّة خرجوا في (فَعِلَ) من كسرةٍ إلى ضمَّة، وليس ذلك في كلامهم، ولو بنَوه على كسرةٍ خرَجوا في (فَعُلَ) من ضمَّة إلى كسرة، وهذا قليلٌ مستثقلٌ»[2].

١١ - فتح نون جمع المذكَّر السالم:

إذا أُريد جمعُ اللفظ جمعَ مذكَّرٍ سالماً زِيدَ في آخرِه نونٌ قبلها واو في حالة الرفع، ونون قبلها ياء في حالتَي النَّصب والجرِّ.

وحقُّ هذه النون أن تكون ساكنةً، لكنَّها حُرِّكت تخلُّصاً من التقاء الساكنين، ومثلُها نون المثنَّى، قال المُبرِّد: «وإنَّما حُرِّكت نون الجمع ونون الاثنين لالتقاء الساكنين»[3].

وجُعلتْ نون المثنَّى مكسورةً، ونون الجمع مفتوحةً؛ للتَّفرقة بينهما، قال المرادي: «وقوله[4]: (ونونَ مجموع)[5]؛ نحو: الزيدِينَ والمسلِمِينَ، (وما به التحق)؛ نحو: عشرين وما ذُكر معه، (فافتحْ)؛ أي: فرقاً بينه وبين نون التثنية»[6].

---

(١) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (١/ ٧٨)، و«المقاصد الشافية» (١/ ١٢٢).

(٢) «شرح الكتاب» (١/ ٧٨)، وقد ذُكر فيه أوجهٌ أخرى لفتح الماضي.

(٣) «المقتضب» (١/ ٦).

(٤) أي: الناظم.

(٥) قال الناظم:

ونُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

«الألفية» (٧٤).

(٦) «توضيح المقاصد» (١/ ٧١)